

Distr.: General
2 August 2017
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٨٠١٦ المعقودة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٧، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في بوروندي"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"لا يزال مجلس الأمن يشعر بقلقٍ بالغٍ إزاء الحالة السياسية في بوروندي، ولعدم تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) وعزوف حكومة بوروندي عن المشاركة في ذلك الصدد. والمجلس، إذ يلاحظ أن الحالة الأمنية في البلد ظلت هادئةً بوجه عام، لا يزال يشعر بالانزعاج بسبب تزايد أعداد اللاجئين خارج البلد وابتابه الجوع إزاء ورود تقارير تفيد بوقوع حالات تعذيب واختفاء قسري وإعدام بغير محاكمة وإزاء استمرار المآزق السياسي الذي يشهده البلد وما يصاحبه من عواقب خطيرة على الصعيد الإنساني.

"ويؤكد مجلس الأمن أن الحالة السائدة في بوروندي تُقوّض بشكل خطير المكاسب الكبيرة التي تحققت من خلال اتفاق أروشا للسلام والمصالحة المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ (اتفاق أروشا) مع ما ينجم عن ذلك من عواقب مدمرة على بوروندي والمنطقة بأسرها. ويؤكد مجلس الأمن قلقه العميق إزاء استمرار تدهور الحالة الإنسانية، إذ يبلغ عدد المشردين داخلياً قرابة ٢٠٢ ٠٠٠ شخص وبقدر عدد المحتاجين إلى المساعدة بما مجموعه ٣ ملايين وعدد من التمسوا الملاذ في بلدان الجوار بما يزيد على ٤١٦ ٠٠٠ بوروندي، ويثني المجلس على البلدان المضيفة لما تبذله من جهود، ويهيب بحكومات المنطقة أن تحترم التزاماتها الدولية فيما يتعلق بمركز اللاجئين وأن تضمن أن تكون عودتهم عودةً طوعية مأمونة وكريمة تتم على أساس قرارات مستنيرة.

"ويدين مجلس الأمن بشدة جميع البيانات العامة الصادرة عن جهات داخل البلد أو خارجه والتي تحرض على العنف أو الكراهية تجاه مجموعات مختلفة في المجتمع البوروندي، بما في ذلك الدعوات إلى إكراه النساء والفتيات على الحمل قسراً. ويرحب المجلس بإدانة مسؤولي المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية لهذه البيانات، ويدعو حكومة بوروندي إلى أن تكفل محاسبة المسؤولين عن مثل هذه الأعمال. ويحث بشدة حكومة بوروندي وجميع الأطراف على وقف ورفض أي نوع من



العنف وإدانة أي بيانات عامة تحرض على العنف أو الكراهية، وبطالب جميع الجهات في بوروندي بأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يهدد السلام والاستقرار في البلد ويمكن أن يؤثر على استقرار المنطقة على المدى البعيد، أو يقوّض الحوار الذي يتم بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا وبتأييد من الاتحاد الأفريقي. وهو يكرر الإعراب عن اعتزامه اتخاذ تدابير محددة الهدف ضد جميع الجهات الفاعلة داخل بوروندي وخارجها، التي تهدد السلام والأمن في بوروندي.

”ويثني مجلس الأمن على الجهود الإقليمية التي تُبذل لمساعدة البورونديين على التوصل لحلول سياسية ويكرر دعمه لجهود التيسير التي يقودها الرئيس السابق، بنجامين مكابا، في إطار مساعي الوساطة التي يبذلها الرئيس يويري موسيفيني بصفته رئيس جماعة شرق أفريقيا. ويرحب مجلس الأمن بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته التاسع والعشرين والذي أكد فيه مجدداً التزام الاتحاد بالتوصل لتسوية سلمية للأزمة في بوروندي من خلال بدء حوار شامل بين الأطراف البوروندية على وجه السرعة، برعاية جماعة شرق أفريقيا وبدعم من الاتحاد الأفريقي، وطلب فيه إلى جميع الجهات البوروندية صاحبة المصلحة أن تشارك بنشاط ودون أي شروط في هذه العملية. ويؤكد كذلك أن هذا الحوار هو السبيل الوحيد الصالح لإيجاد تسوية سياسية مستدامة في بوروندي. ولا يزال مجلس الأمن يشعر بقلقٍ بالغ إزاء عدم إحراز تقدم في هذا الحوار. ويرحب مجلس الأمن بالتقرير الذي قدمه الميسّر مكابا إلى مؤتمر قمة جماعة شرق أفريقيا المعقود في ٢٠ أيار/ مايو، ويدعو إلى التنفيذ الفوري لخريطة الطريق التي تبين سبل المضي قدماً. ويشدد مجلس الأمن على الحاجة الملحة إلى تعاون نشط من جانب الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا لكي تستمر جهود الوساطة الإقليمية التي ييسرها بنجامين مكابا وتُكلل بالنجاح. ويحث مجلس الأمن جميع الجهات البوروندية صاحبة المصلحة على اتخاذ مزيد من التدابير للتغلب على المأزق السياسي الراهن.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية القصوى لاحترام نص وروح اتفاق أروشا الذي ساعد على صون السلام لمدة عقد من الزمن في بوروندي.

”ويحث مجلس الأمن حكومة بوروندي على استئناف تعاونها مع الشركاء الدوليين، وبخاصة الأمم المتحدة، على نحو بناء يقوم على الثقة المتبادلة. وفي ذلك الصدد، يرحب مجلس الأمن بزيارة المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي وبالتعاون الكامل الذي أبدته حكومة بوروندي أثناء زيارته. ويكرر المجلس تأكيد دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الخاص فيما يبذلانه من جهود من أجل إشراك حكومة بوروندي في مناقشة طرائق تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) وفقاً للممارسة المعمول بها في الأمم المتحدة، والمساعدة في التغلب على المأزق السياسي الراهن وتعزيز عملية للمصالحة تشمل الجميع.

”ويهيب مجلس الأمن بالأمين العام وحكومة بوروندي أن يعملوا على استكمال وتنفيذ اتفاق مركز البعثة الخاص بمكتب المبعوث الخاص. ويكرر مجلس الأمن طلبه إلى الأمين العام أن يحسّن ما تقوم به الأمم المتحدة من عمل في بوروندي بغية تعزيز فريق المبعوث الخاص وتوفير الدعم له، من أجل التعاون مع حكومة بوروندي وسائر الجهات

المعنية صاحبة المصلحة في دعم الحوار الذي يتم بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا وفي مجالي الأمن وسيادة القانون، والتواصل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالأزمة، والعمل مع جميع الأطراف البوروندية على وضع تدابير لبناء الثقة وتحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الأمنية وتهيئة مناخ مواتٍ للحوار السياسي.

”ويدعو مجلس الأمن المبعوث الخاص إلى العمل مع الحكومة والمجتمع المدني من أجل دعم مشاركة المرأة على نحو تام وعلى قدم المساواة مع الرجل في الحوار الشامل للجميع الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، ويدعو كذلك إلى مشاركة المرأة على نحو تام وعلى قدم المساواة مع الرجل في عملية صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي وإلى إشراك المنظمات النسائية في أي إجراءات أو مبادرات إنسانية تهدف إلى الحد من العنف وإرساء طرائق للإنذار المبكر، مع مراعاة أوجه الضعف التي تعاني منها النساء المشردات قسراً.

”ويدين مجلس الأمن بشدة جميع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها التي تقع في بوروندي، أيًا كان مرتكبوها، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات التي تنطوي على عمليات إعدام بغير محاكمة أو أعمال عنف جنسي أو حالات اعتقال واحتجاز تعسفين؛ وبما في ذلك تلك المتعلقة بالأطفال، وبمجاللات الاختفاء القسري، وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية و/أو اللاإنسانية و/أو المهينة، وأعمال التحرش بأعضاء المجتمع المدني وترهيبهم، بمن فيهم أعضاء المنظمات النسائية والصحفيون، وتقييد الحريات الأساسية، فضلاً عن الاستخدام العشوائي للهجمات التي تشيّن بالقنابل اليدوية على أهداف من ضمنها المدنيون.

”ويكرر مجلس الأمن الإعراب عن أسفه لانتخاذ حكومة بوروندي قراراً بتعليق جميع أشكال التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي يعود وجودها في بوروندي إلى عام ١٩٩٥ والتي تعمل على تعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد، ويدعو إلى التوصل لحلّ سريع من خلال حوار يُجرى بين المفوضية والحكومة بغية تمكين المفوضية من استئناف كامل أنشطتها، بما في ذلك مهام الرصد والإبلاغ التي تضطلع بها، ومن تنفيذ ولايتها. ويلاحظ المجلس أن المفوضية ردّت على حكومة بوروندي في ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ بصدد تفتيحات لمشروع مذكرة التفاهم بين جمهورية بوروندي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالأحكام المحدثة المتعلقة بمفوضية حقوق الإنسان في بوروندي التي أرسلتها المفوضية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ويحث حكومة بوروندي والمفوضية على الإسراع بوضع الاتفاق في صيغته النهائية دون مزيد من التأخير.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد قلقه إزاء التأخيرات الكبيرة في نشر مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي، مشيراً إلى نشر ٤٠ من مراقبي حقوق الإنسان و ٨ من المراقبين العسكريين فقط في بوروندي حتى الآن. وهو يؤيد الدعوة التي أطلقها الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بتوقيع مذكرة التفاهم المتعلقة بأنشطة مراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين للاتحاد الأفريقي، التي ستتيح لمراقبي حقوق الإنسان

والخبراء العسكريين التابعين للاتحاد الأفريقي الاضطلاع بكامل أنشطتهم في البلد للوفاء بالمسؤوليات المنوطة بهم.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن حكومة بوروندي تتحمل المسؤولية الأساسية عن كفالة الأمن في أراضيها وعن حماية سكانها في ظل احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء. ويحث حكومة بوروندي على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع وحمايتهم وضمانها، تمسحاً مع دستور البلد والتزاماته الدولية، وعلى التقيد بسيادة القانون، ومحكمة ومساءلة جميع المسؤولين عن ارتكاب جرائم تشمل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بمن فيهم أفراد قوات الأمن والجهات العنيفة التابعة للأحزاب السياسية، حسب الاقتضاء، بما فيها تلك التي تنطوي على عنف جنسي وجميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال. كما يدعو مجلس الأمن حكومة بوروندي إلى التعاون مع لجنة التحقيق المعنية ببوروندي المكلفة بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان A/HCR/33/24. وينوّه مجلس الأمن بالغفو عن أكثر من ١٠٠٠ سجين في عام ٢٠١٧، من بينهم سجناء سياسيون، ويدعو إلى مواصلة اتخاذ تدابير لبناء الثقة.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية قيام الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بالحفاظ على التخطيط المستكمل لحالات الطوارئ، بما يتسق مع قراراته ٢٢٤٨ (٢٠١٥) و ٢٢٧٩ (٢٠١٦) و ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، لتمكين المجتمع الدولي من التصدي لأي تدهور آخر في الحالة.

”ولا يزال مجلس الأمن يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد ويدعو الأمين العام إلى مواصلة تقديم مساعدة الأمم المتحدة الإنسانية دعماً للسكان البورونديين. ويلاحظ كذلك أن عدداً من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف علّقوا مساعدتهم المالية والتقنية المقدمة إلى حكومة بوروندي، بالنظر إلى الحالة السائدة في بوروندي، ويشجع الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف وحكومة بوروندي على مواصلة حوارهم بهدف تهيئة الظروف المواتية لاستئناف تقديم المساعدة.

”وفي هذا السياق، يرحب المجلس بالمشاركة النشطة للجنة بناء السلام باعتبارها منبرا صالحا للحوار بين بوروندي وشركائها، ويرحب كذلك في هذا الصدد بالمعتكف الاجتماعي الاقتصادي الذي عُقد في بوجمبورا في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧ بغية تقييم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للحالة والاتفاق على خطوات محددة لجعل التعاون أكثر كفاءة والتغلب على العقبات القائمة.

”ويدعو مجلس الأمن أيضا دول المنطقة إلى الإسهام في إيجاد حل للأزمة في بوروندي، وإلى الامتناع عن دعم أنشطة الحركات المسلحة بأي شكل من الأشكال، ويشير في هذا الصدد إلى التزامات دول المنطقة بمقتضى الاتفاق الإطاري المتعلق بالسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة واتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين.

” ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء المعلومات الواردة في التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن تجنيد وتدريب اللاجئيين البورونديين الموجودين في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية.

” ويشدد مجلس الأمن على أهمية تنسيق الجهود بين الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة، بمن في ذلك المبعوث الخاص للأمين العام، من أجل مواصلة البحث عن حلول للأزمة في بوروندي.

” ويسلم مجلس الأمن بإسهام حفظة السلام البورونديين العاملين في عمليات حفظ السلام التي تقودها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويكرر تأكيد أهمية التمسك بمعايير الأمم المتحدة.

” ويعيد مجلس الأمن تأكيد التزامه الشديد بسيادة بوروندي واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها ووحدتها.

” ويشير مجلس الأمن إلى أنه يتوقع أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها في بوروندي في عام ٢٠٢٠ حرة ونزيهة وشفافة وسلمية وشاملة للجميع، وأن تتم بمشاركة كاملة من جميع الأحزاب السياسية، وسوف يكفل المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع مراحل العملية. ويؤكد أيضا ضرورة إدخال تحسينات كبيرة على الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالحريات الأساسية، بما فيها حرية الصحافة، والتقدم المحرز بشأن المصالحة، وذلك للتمكن من إجراء انتخابات ذات مصداقية.

” ويشير مجلس الأمن إلى طلبه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن عن الحالة في بوروندي مرة كل ثلاثة أشهر، على أن يتم استعراضه بعد سنة، بما يشمل الإبلاغ عن أي أحداث عامة تتعلق بالتحريض على الكراهية والعنف، والتغييرات القابلة للقياس التي تطرأ على الحالة في الميدان، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يقدم تقارير خطية مباشرة إلى مجلس الأمن، كلما دعت الحاجة، بشأن الحوادث الأمنية الخطيرة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، في حال علمت بما الأمم المتحدة في بوروندي، أيا كان مرتكبها.

” ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام تحديد الخيارات لتعزيز مشاركة الأمم المتحدة في بوروندي، ووضع تدابير لبناء الثقة المتبادلة بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة، بهدف تعزيز فريق المبعوث الخاص، وتمكين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من استئناف أنشطتها بشكل كامل والاضطلاع بولايتها، وضمان النشر الكامل لمراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين المأذون بهم التابعين للاتحاد الأفريقي، ووضع تدابير الأخرى يمكنها تحسين المناخ السياسي، وتعزيز بناء الثقة بين الجهات البوروندية صاحبة المصلحة، وتهيئة حيز للحوار.

” ويعتزم مجلس الأمن أن يواصل عن كثب متابعة الحالة في بوروندي، بما في ذلك

التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦).“